

في معركة الدستور والحرية السبب العربي بكامله يؤيد سوريا

تحسب الفئة الحاكمة ان الشعب العربي في سورية سيكون وحيداً في المعركة القربية التي الجأت الى خوضها دفاعاً عن حرته ودستوره^(١) .
ولكن الحوادث ستكذب حسابها هذه المرة كما كذبتها في الماضي ، وكما كذبت حساب صالح جبر وحكومته في العراق ، لأن الشعب العربي واحد في جميع أقطاره ، يزداد كل يوم وعياً لوحدة مصيره ومصالحته ، وشعوراً بضرورة التضامن للظفر بحريته وحقوقه فكل يوم يمر على نضال العرب يأتيهم ببرهان جديد على هذه الحقيقة الثابتة : وهي انهم لن يتحرروا من الاستعمار الأجنبي تحراً نهائياً ، ولن يتخلصوا في داخل وطنهم من الاستعمار والظلم والفقير والجهل ، الا متى اتخذ نضالهم صفتين اساسيتين : بأن يصبح شعبياً حقاً ، بعيداً عن سلطة الحكومات ، وموجهاً ضد ظلمها واستثمارها ، وان يصبح عربياً شاملاً لجهود الشعب وقواه في الأقطار العربية جمعاء فاذا فقد شرط من هذين الشرطين ، فقد النضال قوته وأخطأ غايته ، وليس كمعركة فلسطين مثال تتجسم فيه تلك الحقيقة ، اذ ان اشتراك الأقطار العربية في هذه المعركة قد تحقق حتى الآن الى حد بعيد ، ولئن لم يؤد النتيجة المطلوبة ، فذلك لأنه لا يزال بيد الحكومات وتحت اشرافها ، ولم ينتقل بعد الى يد الشعب .

لو ان شعب سورية كان وحيداً في نضاله ضد الفئة الحاكمة ، لما كانت له تلك القوة التي ضمنت له النصر بمثل تلك السرعة التي انتصر بها على اعداء حرته في معركة المرسوم رقم ٥٠ ، وفي معركة قانون الانتخاب على درجة واحدة . ولكنه كان

(١) الفتاحية جريدة «البعث» ، العدد ٢٢١ الصادر في ٢٣ شباط ١٩٤٨ .

في المعركتين السابقتين كما سيكون في المعركة المقبلة لانقاذ الدستور من التعديل ، مدعوماً بتأييد العرب جميعاً ، لأنه يعمل باسم العرب ، ويدافع عن حريتهم ووحدتهم وعيشتهم الكريم المنشود .

ان ما يشكومنه الشعب العربي في سورية من حكم الاستتار ونزعة الأشخاص الى التحكم والاستبداد ، هو عين ما يشكومنه الشعب العربي في مختلف اقطاره . وان الولايات التي تجرها هذه النزعة الشخصية الاستبدادية على سورية ، انما هي صورة وخلاصة لما تعانيه بلاد العرب من اثرقمع الحريات وتجاوز القوانين والتلاعب بأموال الدولة ووظائفها ، والتضحية بالأخلاق والوطنية ومستقبل الأجيال الصاعدة . فاذا وقفت سورية في وجه هذه السياسة المشؤومة ، فان ارادة الأمة العربية لتمثل في وقتها . ولن يكون في مقدور شخص او عدة اشخاص ان يغلبوا هذه الارادة .

ميشيل عفلق

٢٣ شباط ١٩٤٨